



تنمية قدرات المراكز الفكرية
Capacity Building for Think Tanks

ورقة مقدمة إلى مؤتمر
"Egyptian – German Think Tanks Conference"
**Toward an Innovative Approach to Think Tanks
Management**

30th June-1st July, 2008-06-10
Cairo, Egypt

إعداد

أ.د. السيد عليوه

أستاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان
رئيس أكاديمية القرار للتعليم المدني

القاهرة

يونيو ٢٠٠٨

قائمة المحتويات

- ١ - مقدمة.....(٣)
- ٢ - ماهية مراكز الفكر.....(٣)
- ٣ - لمحة عن التجارب السابقة.....(٤)
- ٤ - دور مراكز الفكر.....(٥)
- ٥ - التحديات التي تواجه مراكز الفكر.....(٦)
- ٦ - معايير نجاح مراكز الفكر.....(٩)
- ٧ - الوضع الراهن لمراكز الفكر.....(١٠)
- ٨ - آليات تفعيل مراكز الفكر.....(١٢)
- ٩ - توصيات.....(١٨)

بناء قدرات المراكز الفكرية

تقديم:

تلعب مراكز الفكر وبيوت الخبرة والمراكز البحثية دوراً هاماً في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث تلقي الضوء على القضايا المحورية الموجودة على الساحة الراهنة، وتنتمي مراكز الفكر إلى منظمات المجتمع المدني لأنها تضم باحثين ومفكرين يساهمون في صياغة وتحليل القضايا المهمة التي تطرأ على الساحة الدولية والمحلية. ولقد أضحت وجود مثل هذه المراكز ضرورة ملحة بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي والذي يعد سمة أساسية لهذا القرن. وبالتالي فمن المفترض أن تلعب هذه المراكز دوراً قيادياً في التغيير لمواجهة المتغيرات في السوق العالمي. إلا أن هذه المراكز تواجه تحديات عديدة على المستوى العالمي عموماً وعلى المستوى العربي خاصة وهذه التحديات من شأنها أن تعيق تلك المركز عن استكمال دورها بكفاءة وفعالية وبالتالي فهي بحاجة ماسة إلى تنمية شاملة لقدراتها من أجل تحقيق المهام المنوطة بها على أكمل وجه.

ماهية مركز الفكر:

في تعريفه لمراكز الفكر، يشير جولدشميتز إلى أن مركز الفكر هو عبارة عن مؤسسة تعنى بتوليد الأفكار والبحث والتعليم والتنقيف وتساهم في صناعة السياسات. هو مؤسسة لديها قيادة ذات طاقات تخيلية فكرية إبداعية تساهم في بلورة خيارات واقعية لها جذور فكرية للسياسات والبرامج والخدمات التي تقدمها.¹ هي بمثابة منارة تضيء الطريق نحو خيارات متعددة وإمكانيات غير معروفة تستند في آلية عملها على دراسة الماضي والتراث والهوية والسياق الحالي ومحاولة بلورة استراتيجيات العمل المستقبلية.

ارتبط مفهوم مركز الفكر في عملية "توليد الأفكار"² والبناء عليها من خلال الحوار والنقاش ما بين مجموعة من أصحاب الفكر والمعرفة بحيث تتاح الفرصة إلى تراكم الخبرات المختلفة. ويتميز الحوار بأنه هادف بمعنى أنه يهدف إلى الوصول إلى مخرجات تتميز بشموليتها في الطرح والتحليل وفي ذات الوقت تكون عملية وقابلة للتطبيق وتتلاءم مع السياق المجتمعي المحيط ويمكن أن تؤثر فيه. وقد برز في التاريخ اليوناني فلاسفة فكر ومعرفة من بينهم الفيلسوف سقراط

¹ Lee Edward The Power of Ideas: The Heritage Foundation at 25 Years, Ottawa: Jameson Books, 1997.

² John. Goodman: What is a Think Tank, <http://www.ncpa.org/pub/special/20051220-sp.html>.

وأفلاطون وأرسطو والذين تركوا بصمات في ما يتعلق بالية الوصول الى المعرفة. فقد رأى أرسطو في الحوار والنقاش آلية للوصول الى المعرفة حيث كان يدفع تلاميذه الى التفكير واستخدام عقولهم للإجابة على أسئلة لم يكن يطرح أجابتها وانما اعتمد أسلوب خلق جدل فكري من خلال طرح تساؤلات تتناول زوايا مختلفة من الموضوع تحت النقاش.

وكما ترى جولدشميتز. فيمكن لمراكز الفكر ان تكون حيادية غير حزبية مستقلة وقد تكون لأكثر من حزب وقد تكون مستقلة ولكنها في نهاية المطاف تخدم توجهها محددًا يتلاءم مع قيم المؤسسة والمبادئ التي تؤمن بها وتؤيدها.

لمحة على تجارب سابقة:

هناك تجارب متعددة لمراكز الفكر او ما يدعى ب Think Tank في العالم وعلى وجه الخصوص في بريطانيا والولايات المتحدة. ففي بريطانيا كان مجتمع فاييان للتغيير المجتمعي Fabian Society for Social Change عام ١٨٨٤ أول هذه المراكز. أما في الولايات المتحدة، فقد كانت مؤسسة بروكنج Brooking Institute عام ١٩١٦ إضافة الى مراكز أخرى مثل Heritage Foundation كل منها ترتبط بتوجهات ايديولوجية سياسية اجتماعية اقتصادية بيئية معينة وتسعى الى توفير الخدمات لها وتتمتع كل منهما بوضعية مستقلة غير حزبية، رغم ان الأولى تدعم الحزب الليبرالي والثانية تدعم الحزب المحافظ. وفي عام ١٩٤٥، تشكل مؤسسة RAND كمؤسسة غير حزبية تقدم النصيحة للحكومة في المجال العسكري. اما في السبعينات من القرن الماضي، أخذت تتشكل مراكز سياسات حزبية صغيرة تقدم الدعم والتوجيه السياسي والإيديولوجي للحزب الذي تنتمي آلية كما هي الحال في التجربة الألمانية حيث نجد مركز سياسات خاصة بكل حزب سياسي مثل مؤسسة هنريك بول والتي تدعم حزب الخضر الألماني. اما على مستوى قطاعات العمل، فهناك مراكز تتناول قطاعات مختلفة تتراوح ما بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي وفي ذات الوقت تجد مراكز تحدد مجال عملها في قطاعات محددة مثل السياسة الخارجية او تدني أجور العمال او قضايا البيئة او اقتصاد السوق الحر او الأمن العسكري...الخ.

دور مراكز الفكر:

وبخصوص الدور الوظيفي الذي يقوم به الفاعلون في هذه المراكز وبالتحديد في مجال تحليل السياسات فيتمثل في مجالين بصورة عامة:

- محاولة رؤية القضايا وفهمها تحليلها بشكل معمق وأبعادها المختلفة منها بعدي المكان والزمان والبعد المعلوماتي والعلاقاتي والمصالحى والايديولوجي وعلاقات القوة...الخ بحيث تظهر جوانب معرفية مفيدة في عملية بلورة السياسات.
- ان موقع مركز السياسات ما بين الحكومة والمجتمع المدني - كما يشير ادوارد- بما في ذلك الاحزاب السياسية بمختلف توجهاتها السياسية والوطنية تفسح لها المجال للتفكير من خارج الصندوق ولعب دور الفريق الآخر على اعتبار ان كل جماعة تتشكل وتعيد إنتاج ذاتها في إطار هوية وأيديولوجيا ونمط تفكير معين وزاوية متجانسة إزاء رؤيتها للأمور وبالتالي يكون من المجدي توسيع الدائرة والزوايا التي يمكن من خلالها النظر الى قضايا محددة وتقديم رأي إضافي مغاير عن الرأي الذي تنتجه الجماعة.

وتتعدد الوسائل³ التي يمكن ان تستخدمها هذه المراكز بهدف تعزيز علاقتها مع صانعي القرار بحيث تقوم بعضها ب:

- تمويل النشاطات والمشاريع: تمويل برامج ومجموعات ضاغطة تعمل على الضغط باتجاه تغيير السياسات الاجتماعية نحو قيم وأهداف مراكز السياسات.
- تشكيل شبكات سياسية داعمة للمركز ورؤيته حيث يمكن للمركز ان يعزز فكرا ومعرفة محددة من خلال خلق وإنشاء بنية وشبكات سياسية تساهم في عملية نشر هذه الأفكار.
- بناء علاقات جيدة وفتح قنوات مع صانعي السياسات عبر تنفيذ فعاليات مشتركة.
- خلق المعرفة والأفكار: من خلال تمويل معاهد بحثية ومنح علمية ومراكز سياسات يمكن من خلالها تشكيل الرأي العام وسياسات النخب ونشر المعلومات وبالتالي التأثير على السياسات العامة.

منطلقات موضوعية إزاء دور مراكز السياسات:

إن عملية خلق بيئة تفاعلية ما بين أصحاب الفكر وصانعي السياسات يساهم في تعزيز مبادئ المشاركة والحوار واحترام تعددية الآراء وحرية التعبير عن الرأي إضافة الى إمكانية توليد أفكار

³ Dawn Goldschmitz: Funding Think Tanks, www.nng.org/assets/Funding_Think_Tanks.doc

وتوجهات وسياسات وتراكم الخبرات والاستعانة بها من اجل بلورة سياسات واستراتيجيات عمل تخدم المصالح المجتمعية بالقطاعات المختلفة. والتحدي هنا يبرز في الآلية التي يمكن توظيفها بحيث تضمن تمثيل مصالح واحتياجات كافة القطاعات الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات التي يتم بلورتها ومحاولة ترجمتها الى خطط عمل وبرامج قابلة للتطبيق وذات اثر ايجابي على الواقع التنموي في المجتمع.

إن عملية إشراك الأطراف المختلفة في عملية الحوار ومشاركتهم/ بالمعلومات يساهم في تعزيز بناء مصالح مشتركة فيما بينهم كما يزيد من التزامهم/ وتبنيهم/ لثقافة ومضمون هذه السياسات وبالتالي تزيد من دائرة التحالفات الممكنة أثناء عملية التطبيق.

في موضوعية المعرفة التي تقدمها مراكز السياسات: ان درجة موضوعية المعرفة التي تقدمها مراكز السياسات هي محط نقاش خاصة عند عدم تنوع مصادر التمويل حيث يكون التركيز على ضمان استمرارية الدعم المادي وقد يكون ذلك على حساب تزوير الحقائق او عدم عرضها بصورة موضوعية. وهناك بعض الناقدین يذهبون الى ما هو أعمق في موضوعية وحيادية الدور الذي تلعبه هذه المراكز حيث يشير جولدشميتز الى دورها كأداة دعائية من اجل ترويج ايدولوجية وتوجهات محددة. لعل موضوع الحيادية هنا يبرز عندما يكون المركز وطنيا ولكنه يبرز آراء تدعم توجهات جماعات محددة دون غيرها.

من جهة أخرى، يمكن لمركز السياسات ان يتخذ موقفا سياسيا يعبر عنه في الأبحاث والية العمل التي ينتهجها كما يمكنه نشر أبحاث يشير فيها الى ان الآراء الواردة تعبر عن رأي الباحثين وليس بالضرورة تعبر عن رأي المركز.

بعض التحديات التي يمكن ان تواجهها مراكز السياسات:

- ان الارتجالية في العمل السياسي وترجيح علاقات القوة دون النهج العلمي والموضوعي والمعرفي المعلوماتي في عملية اتخاذ القرار قد يهدد علاقة التوازن والتبادل ما بين مركز السياسات وصانعي القرار السياسي.
- الى أي مدى يمكن رؤية مركز السياسات وسيلة يمكن من خلالها الاحزاب السياسية وصانعي القرار اخذ الأفكار والخيارات دون ان يكونوا ملزمين او مسؤولين عن تنفيذها.

- هل يمكن للخيارات والاستراتيجيات ان تكون أكثر إلزاما إذا كان المفكر وعملية بلورة السياسات هي من داخل الحزب وليس من خارجها في مركز سياسات !
- ان النهج المستخدم في عملية اتخاذ القرار السياسي وتحديد التوجهات السياسية في العمل السياسي تأخذ بعين الاعتبار عوامل عدة منها المصالح الذاتية والمزاج الشعبي والضغط الخارجي والتمويل والاجتهاد الذاتي أكثر من توجهات واستراتيجيات يتم طرحها من قبل مراكز سياسات. ان عملية التخطيط واتخاذ القرار السياسي هي مبنية على مجموعة من استشارات فردية آنية يلجا إليها الفاعلين السياسيين في سياق ردود فعل.
 - غلبة الفئوية واللون السياسي الواحد في الهيكل المؤسسي وعملية اتخاذ القرار.
 - تشكو المراكز البحثية من ندرة الكفاءات البحثية والموارد المالية وبالتالي يكون التحدي على مستوى كمي ونوعي فيما يتعلق بالمنتوج السياساتي إضافة الى ضمان استمرارية التمويل.
 - محدودية العلاقة ما بين المفكر والسياسي وكذلك الفجوة في علاقة الثقة فيما بينهما. الأسباب تتعدد ومنها: عدم التعمق في المجال البحثي، محدودية التخصصات والبقاء في العموميات، ضعف المنتوج في مجال البحث التجريبي او التطبيقي، مصالح وقيم غير متجانسة... الخ، إضافة الى غياب الحريات وانحسار دور المنقذ الناقد.

بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات

تؤكد تجارب دول العالم المتقدم في بناء وتطوير مرتكزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ضرورة توافر عدد من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعد وجود بيئة مثالية لانتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مقدمة هذه الشروط. إذ كان لسياسات هذه الدول في مجال بناء قدراتها التكنولوجية الفضل في تحقيق التطور المطلوب في مختلف القطاعات. وقد ارتكزت هذه السياسات على⁽¹⁾

١. النشر السريع للتكنولوجيات الجديدة.
٢. تقديم الحوافز لدعم الشركات الخاصة على الابتكار.
٣. التركيز على مهارات التعلم والارتقاء على مدى الحياة.
٤. الاستثمار المستمر والأمن في المدخلات المبتكرة لتعزيز الإنتاجية.

⁽¹⁾ الأمم المتحدة / تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مبادرات بناء القدرات التكنولوجية. ٢٠٠٣.

٥. تشجيع الشروع في إنشاء شركات جديدة تقوم على تطبيقات التكنولوجيا المستحدثة.
٦. تأمين وجود هياكل وشبكات مؤسسية كافية.
٧. ربط سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
وفي ضوء ما تقدم فان برامج الدول النامية لبناء قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات، سيعتمد بالدرجة الأولى على تحديد الاولويات الوطنية وتجنب استنساخ تجارب الآخرين، وعليه لا بد من وضع استراتيجيات تنفيذية تتوافق مع الرؤى الوطنية و الاحتياجات الضرورية في مجال التنمية، كما يفضل أن تستكمل هذه الجهود بدعم المبادرات التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة في مجالات بناء القدرات، ويمكن القول إن المرتكزات الأساسية لبناء القدرات التكنولوجية في الدول النامية هي(٤):

١. دعم الجامعات والمراكز البحثية في مجال توفير المعرفة.
٢. تأمين برامج تعاون بين القطاع الخاص والعام من جهة والجامعات والمراكز البحثية من جهة ثانية لغرض اكتساب المعرفة وتكييفها ونشرها.
٣. تنمية الموارد البشرية ودعم برامج التأهيل العلمي والتقني .
٤. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاع العام والخاص في إجراء عمليات التحول الضرورية باتجاه الاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.
٥. تهيئة مرتكزات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والعمل على تطويرها.
٦. الارتقاء بآليات تعزيز التكنولوجيا من خلال إنشاء روابط مشتركة بين المؤسسات البحثية و المؤسسات الصناعية.
٧. تسهيل إجراءات نقل التكنولوجيا من خلال تطوير التعاون الدولي مع الدول الرائدة في هذا المجال.
٨. تهيئة مواقع اختبار علمية لتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا التي تتطلب التقييم المستمر والإصلاح للحفاظ على فاعليتها.
٩. إقامة بيئات مستدامة تشجع على الابتكار وتساعد على تنفيذ المشروعات التكنولوجية.
١٠. سن التشريعات والقوانين اللازمة لتأمين حرية تبادل الخبرات ونقل المعرفة وتيسير سبل الاتصال العلمي بين النخب العلمية.

٤ . الأمم المتحدة / مبادرات بناء القدرات التكنولوجية. ٢٠٠٣. ص ٢.

الجدير بالذكر أن هذه المرتكزات قد تتباين إلى حد ما من دولة إلى دولة أخرى تبعا للبنية الأساسية الفعلية والموارد البشرية و الامكانيات المالية المتاحة، فضلا عن مدى رغبة الحكومات المحلية في بناء قدراتها وتطلعاتها إلى تحقيق التقدم التكنولوجي المنشود. لكن هذا التباين قد لا ينطبق على الأهداف المرجوة من بناء القدرات المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تكاد تكون مشتركة إلى حد ما بين مختلف دول العالم. و يمكن إيجازها هذه الأهداف بالآتي (°):

١. نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات واستخدامها من خلال تطوير الكفاءات، والموارد، والشبكات ، والقاعدة المعرفية، والبنية الأساسية.

٢. تطوير الامكانيات في مجال تكنولوجيا المعلومات بقصد زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.

٣. بناء قطاع لتكنولوجيا المعلومات يتصف بالديمومة ويرتكز على استراتيجية وطنية.

٤. بناء مجتمع المعلومات لتحقيق الربط مع اقتصاد المعرفة.

٥. تأمين طريق سريع لتناقل المعلومات بين القطاعات المختلفة.

بناء ثقافة مجتمعية جديدة للتعامل مع أدوات تكنولوجيا المعلومات

١. وضع مراكز الفكر الراهن:

شأنها شأن المؤسسات التعليمية شهدت هذه المراكز تراجعا كبيرا في أدائها خلال العقدين الأخيرين، إذ كان للمشاكل التي تعاني منها الجامعات العربية تأثير مباشر على أداء هذه المراكز ، كونها في الغالب مرتبطة بهذه الجامعات. وإذا ما نظرنا إلى المشكلات الخاصة بها والتي يمكن إيجازها بالآتي:

أ- ضعف الموارد المالية المقدمة لهذه المراكز كان عاملا معطلا للكثير من المشاريع البحثية لها.

ب- افتقار الدول إلى مراكز بحثية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. مقابل زيادة في عدد المراكز البحثية المتخصصة في المجالات الإنسانية.

ت- ضعف الدعم المقدم لهذه المراكز في مجال تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية.

ث- ضعف التسهيلات المالية والإدارية المقدمة لهذه المراكز في مجال الاحتكاك الخارجي في المشاركة بالمؤتمرات والندوات التي تنظم خارج تلك الدول.

° . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات، بيروت ٤-٦ شباط ٢٠٠٣. ص١.

- ج- الأنشطة البحثية لهذه المراكز في الغالب غير مرتبطة باستراتيجية أو سياسية وطنية للبحث العلمي.
- ح- تفتقر معظم هذه المراكز إلى وجود خدمة انترنت خاصة بها أو مكتبات متخصصة وان وجدت غالبا ما تعاني مثل هذه المكتبات إلى نقص في مصادر المعلومات الحديثة.
- خ- افتقار المراكز البحثية إلى وجود شبكة معلومات محلية تمكنها من التعاون بتبادل المعلومات والخبرات في مجال البحث العلمي.
- د- افتقار معظم مراكز البحث العلمي إلى العدد الكافي من الأجهزة والمعدات الفنية والمختبرات، المساعدة لها في تنفيذ مشاريعها البحثية.
- فضلا عن ما تقدم فإن الارتباط الإداري لهذه المراكز بالجامعات، اضعف إلى حد ما استقلاليتها وعطل برامج التعاون المتناظرة مع مثيلتها على المستوى المحلي والدولي.

معايير نجاح المراكز الفكرية:

يعتمد نجاح المراكز الفكرية على:

- 1- وعى المجتمع بدور البحث العلمي وتوفير الإمكانيات المادية والتمويل اللازم للنهوض بعملية البحث العلمي ومواكبة تحديات العصر .
2. معالجة تواضع العائد المالي للباحثين مما يغري ويشجع الباحثين على الهجرة للخارج والذي يؤدي إلى استنزاف الوطن العربي وتزيد بالفجوة بينه وبين العالم المتقدم.
3. أهمية مساهمة الشركات والمصانع الكبرى في تمويل البحوث العلمية عن طريق حل المشاكل الفنية والعلمية والتصنيعية للشركات والمصانع الكبرى عبر إجراء أبحاث ودراسات علمية من الواقع وإثراء العملية البحثية من جانب آخر .
4. تشجيع الندوات والمؤتمرات والاجتماعات ودعوة كافة المتخصصين والمهتمين بالبحث العلمي فهي تنمي العلاقات وتفتح أفاقا جديدة مما يعطى للبحث العلمي والدراسة ثراء واسعا ومجالا رحبا .
5. التنسيق بين مؤسسات التعليم في البلد الواحد أو بين البلدان العربية عبر المشاركة في إعداد البرامج والمناهج لتحقيق التعاون بينها و تشجيع البحوث التقنية والتطبيقية المشتركة وتبادل الزيارات بين المختصين.

٦. رفع القدرات والمعرفة التقنية للمؤسسات التعليمية والاهتمام بتخصيص اعتمادات مالية كافية لإجراء البحوث التطبيقية.

٧. إيجاد آليات تؤدي إلى تطوير العلاقة بين الاتحادات المهنية مثل جمعيات المهندسين والمقاولين وغرف الصناعة والزراعة..الخ والقطاع البحثي ، عبر توقيع عقود بحثية بين مؤسسات التعليم والاتحادات المهنية لمعالجة المشكلات التي تعانيها هذه القطاعات وتقديم الحوافز المادية والمعنوية والتشجيع المستمر للباحثين.

٨. وضع استراتيجيات محددة الأهداف واضحة المعالم تساهم في رفع مقاييس التطوير والتحديث في برامج ومخرجات التعليم تتلاءم مع متطلبات الواقع والأهداف المرجوة .

٩. الاستفادة من التجارب العالمية بتعزيز العلاقة بين جميع القطاعات الحكومية والصناعية والتعليمية وذلك بتقديم الدعم لإنشاء مراكز تقنية متطورة ومتقدمة تسمى مراكز الامتياز ووضع أنظمة تحث على تقديم المنح وتشجع الجامعات والكليات التقنية على إيجاد حاضنات للتقنية وذلك من أجل إيجاد قنوات لربط الصناعة بالقطاع البحثي وكما مطبق في عدد من الدول المتقدمة.

١٠. وضع استراتيجية بناء مجتمع علمي، يقوم على المعرفة للجميع، والمعلوماتية في خدمة المجتمع وتطوره، مما يستتبع استراتيجية للتعليم في كافة مراحلها واستراتيجية للبحث العلمي

١١. وضع استراتيجية لإحياء الثقافة الوطنية وإقامة نظام ثقافي مجتمعي، قادر على توليد ثقافته الوطنية الخاصة إحداه قنوات تلفزيونية تعنى ببث البرامج العلمية والتعليم عن بعد عبر الجامعات المفتوحة والأفلام الوثائقية والاستطلاعات، واعتماد اللغة العربية في تواصل العلماء والهيئات العلمية مع المواطنين، وفي نشر الأعمال والأبحاث، وإحداث المواقع العلمية العربية على شبكة الإنترنت.

ختاماً إن استراتيجية البحث العلمي في عموم الوطن العربي غير واضحة أو محددة؟ وليس صحيحاً تحميل الجامعة وبعض المراكز البحثية مسؤولية إخفاق البحث العلمي وضآلة النتائج العلمي بشكل عام، فالإبداع العلمي هو حصيلة النشاط المؤسسي في بيئة علمية صحيحة وهذه البيئة لا تنحصر في الجامعات أو مراكز البحث، بل تشمل النظام الثقافي والمعرفي الاجتماعي، حيث تواجه البلاد العربية فجوة كبيرة في المعرفة تستلزم وضع استراتيجيات سليمة لتحقيق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، كما يلزم إيجاد صلات واضحة تربط

المبدعين والباحثين ومحلي السياسات مع المنتجين أو صانعي القرار وما توصلت إليه الدول الصناعية من تقدم علمي ونمو اقتصادي تم بتواجد استراتيجيات تؤدي إلى التزاوج بين متطلبات القطاع الصناعي ومخرجات المراحل التعليمية وبرامج البحث والتطوير في القطاع البحثي.

إن الجامعات ومراكز البحوث هما الضوء المشرق الذي ينير لنا الطريق نحو المستقبل فالنهوض بهما هو نقطة البداية الصحيحة في أي إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة التحديات التقنية في القرن الحادي والعشرين.

آليات تفعيل المراكز الفكرية:

أولاً: التخطيط الإستراتيجي:

لابد من التخطيط الجيد والدقيق لعمل تلك المراكز . ونعني بالتخطيط: التخطيط هو عملية اتخاذ القرارات عما نريد تحقيقه في المستقبل وكيفية الوصول إليه انطلاقاً من واقع الوضع الحالي ، ويجب أن تأخذ تلك القرارات في اعتبارها الموارد المتاحة .

من أجل إمكانية الوصول إلى الوضع المطلوب في المستقبل فإنه يجب علينا أن :

- نتفهم جيداً موقفنا الحالي (أين نحن الآن ؟) .
- نقرر إلى أين نريد الوصول (ما هي الأهداف التي نريد أن نحققها أكثر من غيرها ؟) .
- نقرر ما هي الخطوات التنفيذية التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق أهدافنا المتفق عليها (كيف نصل إلى تلك الأهداف) .

للتخطيط فوائد عديدة للمنظمة نشير إلى بعضها على سبيل المثال فيما يلي :

- ١ – تشجيع النظرة المستقبلية : وبالتالي إعداد الخطط لمواجهة التغييرات التي قد تحدث .
- ٢ – تجنب الارتجال والعشوائية : واتخاذ القرارات العاطفية وغير المعروفة مسبقاً نتائجها عند مواجهة التغييرات .
- ٣ – التنسيق الفعال : يساعد التخطيط على التنسيق بين نشاطات العديد من الأفراد الذين تكون أعمالهم مرتبطة بعضها البعض حسب توقيت معين .

- ٤ - الإتصال الفعال : يساعد التخطيط على تسهيل الإتصال بين الأفراد الذين يعملون لتحقيق أهداف مشتركة ، إذ أن الخطط تساعد على توضيح هذه الأهداف وكيفية تحقيقها .
- ٥ - التجديد : يساعد التخطيط على تشجيع التفكير المنظم ، وتحقيق المبادأة والقدرة على التجديد .
- ٦ - تحديد الأهداف : يعمل التخطيط على توجيه الإهتمام نحو أهداف المنظمة التي تعتبر أهدافاً لجميع أوجه النشاط .
- ٧ - الإقتصاد : التخطيط يعتبر نوعاً من الإقتصاد حيث من خلاله يتم تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل بوضوح ، وتحديد الوسائل اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف ، والطرق الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف ، وهذا من شأنه أن يساعد على توفير الوقت والجهد وبالتالي خفض التكاليف إلى أقل حد ممكن .
- ٨ - معيار رقابي : يعتبر التخطيط الأساس لوظيفة الرقابة ، حيث لا يمكن أن نتصور وجود نظام فعال للرقابة في المنظمة ، بدون معايير رقابية محددة يتم على أساسها القيام بعمليات التأكد والمطابقة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط من قبل ، وبالتالي كشف الإنحرافات والعمل على علاجها .

ثانياً:التدريب التفاعلي:

ويعد التدريب التفاعلي تقنية جديدة من تقنيات التدريب الحديثة غير تقليدية، حيث أنه يعتمد على توليد الأفكار البناءة واستخدام تقنيات مثل: العصف الذهني (BRAIN STORMING)، ونماذج المحاكاة (SIMULATION) وقد أثبتت النماذج العالمية في التدريب المعاصر مدى جدية هذه التقنيات الجديدة في التواكب مع المتغيرات التي شهدتها سوق التدريب الدولي.

ثالثاً: مهارات التفاوض الاجتماعي:

تقوم ثقافة التفاوض على مجموعة من القيم الذهبية في التحرر مثل التعددية السياسية والتنوع الثقافي وحق الاختلاف والقبول بالآخر والتسامح الديني، وما أحوج عالمنا الآن إلى إشاعة ثقافة التفاوض " باعتباره جسراً للتواصل الحميم بين البشر حيث يركز التفاوض باعتباره عملية تفاعل اجتماعي على ثلاثة مقومات : القوة (المادية والمعنوية) المتوفرة لكل طرف والمعلومات المتوفرة لأي منهما ، ثم الزمن المتاح.

ويمكن التمييز بين الحوار والتفاوض ، فالحوار اشمل لأنه يعنى تبادل الرأي ووجهات النظر حول قضية معينة في حين أن التفاوض آلية تعنى محاولة التأثير على الآخر وإقناعه بالتنازل عن بعض آرائه و مواقفه بشأن خلاف أو صراع على حقوق كل يدعيها لنفسه ويشمل التفاوض مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكيات لكنها تدور جميعاً حول تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب وتقاسمها.

رابعاً: التشبيكة (Networking)(استخدام شبكات المعلومات):

يعتبر هذا المصطلح أحد أهم إفرزات ظاهرة العولمة، وقد نتج عن الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، ويقصد بهذا المصطلح "ضرورة الاستفادة من شبكات المعلومات في بناء قاعدة بيانات مشتركة لاهتمامات المراكز الفكرية".

خامساً: التعليم المدني:

بات التعليم المدني السياسي ضرورة ملحة بسبب إعصار العولمة العاصف الذي تقلصت بسببه السيادة القومية للدولة وتآكلت الحدود واخترقت النظم الاقتصادية والتعليمية واقتحمت الثقافات المحلية وتصادت التدخلات الخارجية وتشوهت قيم الخصوصية تحت ضغط توحيد وتوسيع السوق العالمية والهيمنة الأمريكية وتراكت المظالم الدولية وتفجر الإرهاب الأعمى. وقد أدت هذه التفاعلات مجتمعه الي تزايد الاتجاه كرد فعل نحو الحفاظ علي الخصوصية الثقافية والتشبث بالانتماءات الضيقة والجماعات المرجعية الأولية دينيه كانت أو طائفية أو عنصريه أو عرقية. وهكذا توارت المواطنة وتراجع الانتماء القومي وتعاضم الاحتقان الديني والعنصري والعنصري والطائفي.

سادساً: إدارة الأزمات:

إن إدارة الأزمات هي إدارة مادية وعينية وأخلاقية وروحية معاً ، وهي إدارة تفاعل دائم ومستمر تتصل بجودة الحياة وإدارة التقدم التنموي ، سواءً للمنشأة أو للدولة وفقاً للمستوى الذي تعمل فيه هذه الإدارة .

* إن بداية التفكير الجاد في أي أزمة يبدأ من الإجابة الصادقة على هذه الأسئلة :

من نحن ؟ من هم ؟ إلى أين نتجه ؟

إلى أين يتجهون ؟ ماذا نملك ؟ ماذا يملكون ؟

كيف نستخدم ما نملك ؟ ما هو الوقت المتاح لنا للاستخدام ؟

ما هو المطلوب القيام به لزيادة فاعلية هذا الاستخدام ؟

سابعاً: الدراسات المستقبلية:

تعتبر الدراسات المستقبلية فرع حديث من فروع العلوم الاجتماعية، ونظراً لأهميتها فقد تم إنشاء مراكز بحثية في مصر تختص بهذا الفرع الجديد من فروع الدراسات الاجتماعية ومن أمثلة ذلك مركز الدراسات المستقبلية منصور التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

ثامناً: تحليل السياسات العامة (نموذج إرشادي):

الدليل العلمي لتحليل السياسة العامة

أولاً: كيف يتم صنع السياسة؟

- ١/١ ما هي المكونات الرئيسية للسياسة موضوع التحليل. ما درجة الوضوح؟
- ١/٢ ما هو الوصف العام لتلك السياسة. ما درجة المرونة؟
- ١/٣ ما هي أهم المؤثرات البيئية على عملية صنع تلك السياسة. و ما مبلغ تأثيرها؟
- ١/٤ ما هي القوى غير الرسمية المؤثرة. و ما مقدار تأثيرها؟
- ١/٥ من هو صانع القرار الرئيسي في تلك السياسة. ما درجة سيطرته؟
- ١/٦ ما هو المنهج المتبع في صنع السياسة. سلطوي- تشاوري- ديمقراطي؟
- ١/٧ ما درجة المشاركة الشعبية في صنع القرار المذكور؟
- ١/٨ ما هي جماعات المصالح التي تساهم في صياغة السياسة. وما مقدار تأثيرها؟
- ١/٩ ما هو دور وسائل الإعلام و الصحافة في صنع السياسة. ما نسبة التغطية؟
- ١/١٠ من يملك زمام المبادرة في اقتراح السياسة. ما درجة تحكمه؟

ثانياً: كيف يجرى تنفيذ السياسة؟

- ٢/١١ ما هو مضمون و محتوى السياسة الراهنة؟
- ٢/١٢ كيف يتم تخصيص الموارد الخاصة بالإنفاق على السياسة الحالية في المستوى الاستراتيجي (سلطويًا- ديمقراطيًا- تشاوريًا- فرديًا- بيروقراطيًا) ؟
- ٢/١٣ كيف يتم تخصيص الموارد في المستوى الإداري التنفيذي؟

٢/١٤ ما هي المؤسسات و الأجهزة التي تقوم بالتنفيذ؟

٢/١٥ من هم المنفذون الحقيقيين لتلك السياسة؟

٢/١٦ ما هو دور البيروقراطية العامة (أي الجهاز الإداري) في التنفيذ؟

٢/١٧ ما هو دور المؤسسات الأهلية؟

٢/١٨ ما هو دور الأفراد؟

٢/١٩ ما هي معوقات التنفيذ؟

٢/٢٠ ما هو نمط السياسة المتبع (توزيعه - استخراجية - تنظيمية - رمزية)؟

ثالثاً: تقويم السياسة؟

٣/٢١ ما مدى إشباع السياسة الراهنة لحاجة أساسية عامة (ممتاز - جيد جداً - متوسط - ضعيف)؟

٣/٢٢ ما مدى مرونة هذه السياسة أي استجابتها للاحتياجات المتغيرة و المطالب المتجددة (مرنة - انتقائية متعادلة - جامدة - مستعصية)؟

٣/٢٣ ما درجة التشابك مع سياسات أخرى (تصادم - تقاطع - تداخل - تماس - تطابق)؟

٣/٢٤ ما درجة التوازن بين فروع و قطاعات تلك السياسة (الإخلال - التباعد - التشابه - الاتساق - الانسجام)؟

٣/٢٥ ما درجة المساهمة في التنمية الاقتصادية (من حيث توفير موارد بديلة أو زيادة الإنتاجية أو مضاعفة الدخل أو تنمية القوى البشرية أو التنمية المستدامة)؟

٣/٢٦ ما درجة المساعدة في التنمية الاجتماعية من حيث زيادة الحراك الاجتماعي (أي الانتقال إلى الطبقات و الشرائح الاجتماعية الأعلى) أو تحقيق العدالة الاجتماعية أو تكافؤ الفرص أو المساواة؟

٣/٢٧ كم تبلغ الجدوى السياسية من حيث توسيع المشاركة (الترشيح و التصويت - الاختيار الحر - المجتمع المدني - الانتقاء - التعيين)؟

٣/٢٨ ما أهم القوى المعوقة و القوى الدافعة في الوقت الحالي و ما هي درجة التفاعل فيما بينها (قوية - صعبة - محتملة - رخوة - نادرة)؟

٣/٢٩ ما مدى حجم الآثار المباشرة (ممتاز - جيد جداً - متوسط - ضعيف)؟

٣/٣٠ ما مدى عمق الآثار غير المباشرة (ممتاز - جيد جداً - متوسط - ضعيف)؟

تاسعا: مقياس نموذج العولمة:

رؤية لمصر في ضوء المؤشرات الدولية للعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨

<p>١. التنمية البشرية Human Development :</p> <p>حققت مصر تقدماً في دليل التنمية البشرية بانتقالها من المركز ١١٩ إلى ١١١ للعام ٢٠٠٦ واستقراره عند مستوى ٠.٧٠٢ نقطة خلال العام الماضي متقدمة ثمان مراكز.</p>
<p>٢. التنافسية Competitiveness :</p> <p>أكد تقرير التنافسية المصرية أن مصر حققت طفرة ملحوظة بانتقالها إلى المركز الـ ٥٠ بدلاً من المركز الـ ٨١ حسب ترتيب مؤشر الاقتصاد الكلي في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٦ والذي يشمل ١١٧ دولة، وفي مؤشر تقرير التنافسية العالمية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وصلت إلى المركز ٧٧ ضمن ١٣١ دولة.</p>
<p>٣. نوعية الحياة Quality of Life :</p> <p>حصلت مصر على ٥٢ نقطة في مؤشر جودة نوعية الحياة للعام ٢٠٠٦ الصادر عن مؤسسة المعيشة الدولية " international living والذي شمل ١٩٣ دولة. وحصلت على ٥٠ نقطة في نفس المؤشر عام ٢٠٠٨</p>
<p>٤. النزاهة والفساد Corruption Perceptions :</p> <p>حلت مصر في المرتبة الـ ٧٠ ضمن ١٦٣ دولة تم تقييمهم وفق مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٦ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وحلت في المرتبة ١٠٥ ضمن ١٧٩ دولة في المؤشر لعام ٢٠٠٧ ويقوم المؤشر الدول على مقياس من صفر إلى عشرة حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من إدراك الفساد بينما عشرة تمثل أقل إدراكاً للفساد، وقد حصلت مصر على نتيجة بلغت ٣.٣ لعام ٢٠٠٦، وبلغت ٢.٩ عام ٢٠٠٧.</p>
<p>٥. مدى قدرة الدولة على القيام بوظائفها Failed State :</p> <p>ضمن مؤشر الدول الفاشلة الصادر عن مجلة فورين بوليسي الأمريكية ، ومؤسسة كارينجي فقد وضعت مصر في المجموعة الثانية والتي وصفت بدول في خطر والتي ضمت ٢٠ دولة (من المركز ٢١ إلى المركز ٤٠) واحتلت مصر المركز ٣٦ في هذه المجموعة.</p>
<p>٦. قدرتها على تيسير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business :</p> <p>احتلت مصر المرتبة ١٦٥ بين ١٧١ دولة في تقرير البنك الدولي عن تسهيل الأعمال.</p>
<p>٧. كفاءتها التقنية Information technology :</p> <p>أحتلت مصر المرتبة ٧٧ في تقرير تقنية المعلومات العالمي الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي بالتعاون مع كلية «انسيد INSEAD» الدولية للأعمال لعام ٢٠٠٧</p>
<p>٨. جاذبيتها للسفر والسياحة:</p> <p>عندما أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس) مؤشر السفر والسياحة الأولى على الإطلاق والذي يشمل ١٢٤ دولة والذي يقيس العوامل التي تجعل الدول جاذبة للسفر والسياحة الفردية، احتلت مصر المرتبة ٥٨ وفقاً لمؤشر العام ٢٠٠٧.</p>

التوصيات:

إن التقدم العلمي والتكنولوجي والذي يعد السمة الأساسية لنهاية هذا القرن يتطلب منا في مراكز البحوث أن نلعب دوراً قيادياً في التغيير لمواجهة المتغيرات في السوق العالمي. إن مفاتيح المستقبل هي العلم والتقانة وتقانة المعلومات والصناعة القائمة على المعرفة. إن العالم يطفئ إلى مرحلة تاريخية جديدة هي مرحلة الإقتصاد القائم على المعرفة وعلى تقنية المعلومات وستؤدي هذه الطفرة إلى تحولات في نمط ونوع المنتجات الصناعية وإلى تطور مذهل في أنماط السلع الصناعية التقليدية والتحول إلى المنتجات الصناعية الجديدة - سلع ومنتجات القدرة الذهنية (Brain Power Products).

إن إقتصاد المستقبل يتطلب قوى كاملة ذات مهارات عالية وقدرات ذهنية متفوقة وإمتلاء بروح الإبتكار والمبادرة، يتطلب إقتصاد المستقبل ثقافة جديدة وأنماط جديدة للسلوك الإنساني وإنتماء لا يتزعزع بقيم الإنسجام والتوحد، يتطلب علاقة عضوية راسخة بين قوى الإنتاج وقوى العلم والمعرفة وقوى الروح والثقافة .

إن قيم الانتاج الجديدة قيم غير مادية - إنها مودعة في ذاكرة الحاسوب وفي تقنية المعلومات وفي أنماط التقانة والسلوك الإنساني وقيم المجتمع ، فعلى مراكز البحوث في الوطن العربي يقع العبء الأكبر في كسر حلقة التخلف والانتقال بالإقتصاد العربي التقليدي الى آفاق أرحب. وبناء عليه نتقدم بالتوصيات التالية:

١- التأكيد على أهمية وجود سياسة علمية وتكنولوجية وطنية في الدول العربية مع توفير الآليات اللازمة لتنفيذها.

٢- على نقاط الإرتباط تزويد المنظمة بصفة دورية بعناوين المشاريع البحثية في شتى المجالات التي تم تنفيذها وملخصات عنها والمشاريع تحت التنفيذ، وعلى المنظمة العمل على نشرها وتوزيعها على نقاط الإرتباط لتعميم الفائدة.

٣- إتاحة قواعد المعلومات المتوفرة لدى المنظمة والخاصة بالتكنولوجيات المستخدمة في الصناعة العربية، ومصادر المعلومات، ومراكز البحوث، والخبراء لاستفادة نقاط الإرتباط منها.

- ٤- دعوة الدول العربية للتنسيق بين البحوث العلمية والبحاث التطبيقية ومتطلبات القطاع الصناعي من خلال آليات للتنفيذ تتمثل في لجان أو فرق عمل أو غيرها.
- ٥- دعوة الدول العربية للإهتمام بالبحاث التي تساعد على الإستغلال الأمثل للمزايا النسبية داخل الوطن العربي.
- ٦- دعوة مراكز البحوث ونقاط الإرتباط للإسراع في تكوين قواعد معلوماتها وإعداد بنوك المعلومات الداخلية لديها وربطها بالشبكة العربية للمعلومات.
- ٧- التأكيد على أهمية تبادل الزيارات بين الباحثين والقائمين على إدارة المراكز البحثية في الدول العربية بهدف تبادل الخبرات وتعميق الصلات وصولاً إلى إعداد البحوث المشتركة.
- ٨- على المنظمة تعميم مقترحات البحوث المطلوب تنفيذها بشكل مشترك من المراكز المختلفة على نقاط الإرتباط في الدول العربية.
- ٩- دعوة الدول العربية لتخصيص نسبة مئوية من قيمة الإنتاج الصناعي يترك تحديدها لكل دولة، وذلك بهدف تمويل المشروعات البحثية وتقوية قدرات مراكزها.
- ١٠- دعوة نقاط الإرتكاز القطرية في الدول العربية لتزويد المنظمة بمرئياتها ومقترحاتها حول مشروع الدراسة التفصيلية التي ستعدها المنظمة بشأن إنشاء صندوق عربي لدعم البحث العلمي والتكنولوجي في شتى المجالات.
- ١١- نسبة لتفاوت الإمكانيات المادية بين مراكز البحوث الصناعية العربية تؤكد على أهمية التعاون والدعم المؤسسي بين هذه المراكز.